

## تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة أن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩.

في ٣١ مارس ٢٠١٩ عقد مساهمو الشركة إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية.

## الصحة والسلامة

لم تكن هناك أية حوادث مضيعة للوقت و كان سجل الصحة و السلامة ممتازاً خلال الثلاثة اشهر الاولى من ٢٠١٩ . وقد أكملت شركة صحار للطاقة في ٣١ مارس ٢٠١٩ عدد ٢,٢٥٣ يوماً بدون حوادث مضيعة للوقت.

## التشغيل و الصيانة

تم تشغيل المحطة بموثوقية عالية خلال الربع الاول من السنة ، و حققت مستويات اعتمادية بلغت ٩٧,٩ % للكهرباء و ٩٣,٦ % للمياه.

قامت الشركة خلال الفترة بتصدير صافي طاقة كهربائية بلغت ٧٧٣ جيجاواط/ساعة و تم تسليم ٩,٦ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب الى الزبون.

بلغ مستوى عامل استخدام المحطة ٦١,٢ % من طاقتها القصوى للكهرباء و ٧١,٤ % من الطاقة القصوى للمياه، الأمر الذي يؤكد الطلب المستمر للمياه المقرون بمحدودية السعة الإنتاجية في محافظة شمال الباطنة على الرغم من انخفاض استهلاك الكهرباء و المياه خلال فترة الشتاء.

وافقت السلطات على اغلاق كامل للمحطة وذلك لاجراء الصيانة السنوية في ٢٥ مارس ٢٠١٩ لمدة اربعة ايام .

خضعت ٣ توبيئات غازية للفحص الرئيسي خلال فترة انقطاع الشتاء الفائت.

قامت الشركة بإختبارات الأداء بإستخدام الغاز و وقود الديزل للسنة التعاقدية التي تبدأ في ١ ابريل ٢٠١٩ و التي اثبتت بنجاح مقدرة المحطة على إنتاج السعة التعاقدية المضمونة للزبون.

## النتائج المالية

بلغت الإيرادات حتى نهاية مارس ٢٠١٩ مبلغ ١٥,٠ مليون ريال عماني مقابل ١٥,٧ مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١٨، يرجع الانخفاض أساسا لانخفاض الإيرادات الوقود بسبب انخفاض الإستهلاك.

ارتفعت التكاليف المباشرة خلال الثلاثة أشهر من ١٣,٢ مليون ريال عماني في ٢٠١٨ الى ١٤,٠ مليون ريال عماني في ٢٠١٩ و الذي يعكس اساساً التأثير غير النقدي لارتفاع تكلفة الاستهلاك نتيجة للاهلاك المتسارع لمحطة تحلية المياه الناتجة عن عدم تأهيل عرض محطة تحلية المياه في المناقصة ٢٠٢٢.

سجلت الشركة خلال الفترة خسارة صافية بمبلغ ٠,٧ مليون ريال عماني مقارنة مع ارباح صافية بلغت ٠,٨ مليون ريال عماني عن نفس الفترة في ٢٠١٨. ويرجع هذا التباين السلبي الى التأثير السلبي للاهلاك المتسارع لمحطة تحلية المياه .

تم سداد اقساط القروض طويلة الأجل و المقايضات حسب تواريخ الاستحقاق. تم سداد مبلغ اضافي للمقرضين قدره ٥,٠ مليون ريال عماني طبقاً لآلية ازالة النقد التي بدأت منذ ٢٠١٥. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٣,٧ مليون ريال عماني مقارنة مع التقييم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣,٥ مليون ريال عماني) . و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم فان عجز التغطية يحسب عند كل ميزانية عمومية و يمثل خسارة افتراضية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه و بحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة تعتبر نظرية فقط.

تحتوي اتفاقيات تسهيلات القروض على مخصص الزامي لإزالة النقد مقدماً و الذي بدأ منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ المطلوبة لسرعة سداد القروض خلال فترة الإتفاقية مع الزبون. و نتيجة لذلك، فإنه لن تكون هناك اية ارباح متوفرة للتوزيع على المساهمين حتى سداد كامل القرض إلا اذا تمت إعادة جدولة القروض او إعادة التمويل.

بعد صدور القرار رقم (٢٠١٨/٢) الصادر عن لجنة التظلمات بالهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٨ بتأييد القرار رقم (٢٠١٨/١٠) الصادر عن لجنة المساءلة والقاضي بإنذار الشركة لمخالفتها المادة ٥ من قانون سوق رأس المال وإلزامها بتعديل بياناتها المالية وبعد التشاور مع المستشار القانوني للشركة تقدمت بالتظلم ضد القرار أمام محكمة القضاء الاداري بسلطنة عمان. وفي ٣ مارس ٢٠١٩ اصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها بقبول التظلم شكلاً وفي الموضوع برفضه. وبعد التشاور مع مجلس الادارة والمستشار القانوني استأنفت الشركة الحكم في ٢ ابريل ٢٠١٩.

طبقت الشركة وعلى الدوام نفس المعاملة المحاسبية بموجب المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية منذ بداية المشروع وافصحت بشكل كاف لمساهميها والمستثمرين.

من المهم ملاحظة أن اختلاف وجهات النظر حول المعاملة المحاسبية بين الشركة و هيئة تنظيم الكهرباء والهيئة العامة لسوق المال ليست مرتبطة بمقايضة النقدي المتفق عليها بموجب اتفاقيات تمويل الشركة. لكنها تتعلق بتوقيت تحديد الإيرادات (قانون القطاع مقابل تنظيم هيئة سوق المال) ، بينما يشير الأخير إلى اتفاق بين الشركة والمقرضين لها لضمان تسديد الديون المستحقة للشركة في وقت معين، كما هو المعتاد لتطوير مشاريع الطاقة المستقلة (والمياه) في السوق العمانية. عمليات مقايضة النقد هي قاسم مشترك عبر قطاع الطاقة والمياه في سلطنة عمان.

لا توجد على الشركة اية دعاوي قانونية كما هو في ٣١ مارس ٢٠١٩.

نتوقع ان تستمر الشركة في العمل بسلامة و إعتمادية لتوفير الكهرباء و المياه بصورة مستمرة الى زبائننا خلال فترة الصيف والتي بدأت في ١ ابريل ٢٠١٩.

خلال ٢٠١٨، شاركت الشركة في تقديم العطاءات لعملية " شراء الطاقة ٢٠٢٢" والتي اطلقتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، وكجزء من إجراءات المناقصة، قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإخطار الشركة في ٧ فبراير ٢٠١٩ بأنها قامت بتأهيل عرضها للطاقة فقط ولم يتم تأهيل عرض الطاقة والمياه ، وعليه قامت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ بتقديم العطاء الملزم لعطاء للطاقة فقط وذلك بعد حصولها على الموافقة من الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

نتيجة لذلك ، لن تتمكن الشركة من مواصلة عمليات محطة التحلية بعد انتهاء الفترة الحالية من إتفاقية شراء الطاقة والمياه والتي ستنتهي في مارس ٢٠٢٢. وقد أدت هذه الحالة إلى مراجعة انخفاض قيمة محطة التحلية التي نتج عنها خسارة انخفاض قيمتها ١٨,٦ مليون ريال عماني. سيتم تسجيلها في السنة المالية ٢٠١٨ . كما انه تم تعديل العمر الافتراضي لمحطة تحلية المياه الى ١٥ سنة بدلا من التقديرات السابقة وهي ٣٠ سنة ، سيكون العمر الافتراضي لمحطة التحلية ٣ سنوات بدأ من يناير ٢٠١٩. وسيتم إطفاء القيمة الدفترية المتبقية على مدى السنوات الثلاث القادمة.

ويم الن

رئيس مجلس الادارة